الأمم المتحدة

S/Res/1944(2010)

مجلس الأمن

Distr.: General
14 October 2010
Arabic

القرار ١٩٤٤ (٢٠١٠)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٣٩٩ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن هايتي، ولا سيما قراراته ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٦٥٨ (٢٠٠٦) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٥٧٦ (٢٠٠٤) و ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها،

وإذ يكرر منه للدمار الكبير الذي أصاب هايتي حكومة وشعبا من جراء الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وإذ يعرب عن القلق إزاء التحديات والتهديدات الجديدة الناجمة عن ذلك، وإذ يتفق مع الأمين العام في تقييمه بأن الزلزال لم يدمر ما تحقق من مكاسب في السنوات القليلة الماضية صوب تحقيق الاستقرار ولكنه أوجد عقبات جديدة، وكذلك فرصا جديدة، وإذ يؤكد ضرورة مواصلة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تركيز عملها على كفالة الأمن والاستقرار في هايتي بموجب الولاية الحالية التي أسندها إليها مجلس الأمن، بما في ذلك في سياق الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة،

وإذ يهيب بحكومة هايتي وسائر الجهات الفاعلة الهايتية المعنية كفالة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شرعية وموثوق بها، من المقرر أن تعقد في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ومن شأنها زيادة مواصلة تدعيم الديمقراطية، وتتيح إكمال الإصلاح الدستوري، وتسهم في عملية إعادة الإعمار، وإذ يشدد على ضرورة مواصلة تعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يشدد على أن تحقيق التقدم في إنعاش وإعادة إعمار هايتي أمر حاسم لتحقيق الاستقرار الدائم فيها وإذ يعيد التأكيد على ضرورة أن يقترن الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ يؤكد الدور الرائد الذي تضطلع به حكومة هايتي في عملية الإنعاش وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الكارثة، وإذ يشدد على ضرورة زيادة تنسيق وتكامل الجهود فيما بين جميع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المؤثرة في سياق مساعدة حكومة هايتي في هذا الصدد، وإذ يرحب بإنشاء اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وصندوق إعادة إعمار هايتي اللذين يؤديان دورا هاما في الجهود المبذولة لإعادة إعمار هايتي في المديين المتوسط والطويل،

وإذ يرحب بإنشاء اللجنة الرئاسية المخصصة لإعادة التوطين من أجل التنسيق مع جميع الأطراف المؤثرة العاملة في مجال نقل وإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا،

وإذ يدعو الجهات المانحة إلى الوفاء دون إبطاء بما تعهدت بتقديمه في مؤتمر المانحين الدولي ''نحو مستقبل جديد لهايتي'' الذي عقد في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، بهدف تحقيق فوائد ملموسة ومرئية في مجال إعادة الإعمار على وجه السرعة،

وإذ يؤكد دور المنظمات الإقليمية في عملية تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار الجارية في هايتي وإذ يهيب بالبعثة أن تواصل العمل الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الأطراف المؤثرة، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية،

وإذ يسلم بالدعم المتواصل الذي تقدمه منظمة الدول الأمريكية من أجل تحديث آلية تسجيل الناخبين في هايتي، وإذ يشدد على أهمية استكمال قائمة الناخبين بعد الدمار الذي سببه الزلزال في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠،

وإدراكا منه للطبيعة المترابطة للتحديات الماثلة في هايتي، وإذ يؤكد مجددا أن أوجه التقدم المطرد في مجالات الأمن وسيادة القانون والإصلاح المؤسسي والمصالحة الوطنية والتنمية يعزز بعضها بعضا، وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة هايتي والمجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء ارتفاع عدد الأسلحة المتداولة، والزيادة في الاتجار بالمخدرات، وحالة الأمن في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، وإذ يعرب كذلك عن قلقه إزاء الجرائم الجنسية والجنسانية في هايتي،

وإدار كا منه بأن تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان واحترام حقوق الإنسان، ومراعاة الأصول القانونية الواجبة، ومكافحة الإجرام، والعنف الجنسي والجنساني، ووضع حد للإفلات من العقاب أمور أساسية لكفالة سيادة القانون والأمن في هايتي،

وإذ يشيد بالجهود الخارقة للعادة التي تبذلها الأمم المتحدة للتصدي لآثار الزلزال، وإذ يدرك الدور الحاسم الذي تؤديه البعثة لكفالة الاستقرار والأمن في هايتي، وإذ يسلّم أيضا بتكامل الأدوار التي اضطلعت بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري حتى الآن لمساعدة هايتي فيما تبذله من جهود لتحقيق الانتعاش، **وإذ يؤكد من جديد** سلطة الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق وتصريف جميع أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هايتي،

وإذ يثني على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمواصلتها تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي من أجل كفالة بيئة آمنة مستقرة، وإذ يعرب عن امتنانه لأفراد البعثة ولبلدانهم وإذ يحيي من أُصيبوا ويشيد بذكرى من قتلوا أثناء أدائهم لواجبهم،

وإذ يهيب بحكومة هايتي أن تمضي قدما، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، في إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما على النحو المطلوب في خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية التي اعتمدتها حكومة هايتي،

وإذ يشدد على ضرورة مواصلة تعزيز النظام القضائي ونظام السجون في هايتي، وفقا للخطة الوطنية لإصلاح القضاء، بما في ذلك تحديث المؤسسة القضائية وتحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء، بما في ذلك من خلال إنشاء مكاتب جديدة لتقديم المعونة القانونية،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق، وليام ج. كلينتون، بوصفه مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي، من أجل تعزيز استجابة الأمم المتحدة للزلزال، وذلك على صعيد العمليات الإنسانية والإنمائية على السواء، وعلى صعيد تتبع التعهدات بتقديم المعونة وصرف الأموال، والتنسيق مع اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي والمؤسسات المالية الدولية، والعمل على كفالة الاتساق على نطاق كامل عمليات الأمم المتحدة في هايتي، والمساهمة في تحسين التنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية، وفقا لأولويات هايتي،

وإذ يشدد على أهمية التنسيق القوي بين مكتب مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء، وإذ يشدد على ضرورة التنسيق فيما بين جميع الجهات الفاعلة الدولية في الميدان،

وإذ يؤكد ضرورة تنفيذ مشاريع شديدة الفعالية وكثيفة اليد العاملة وبارزة للعيان تساعد في خلق فرص العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام S/2010/446 المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠،

وإذ يرى أن الوضع في هايتي لا يزال يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة رغم ما أحرز من تقدم حتى الآن،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجزء ١ من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على النحو الوارد في قراراته ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مع نية تجديدها مرة أخرى؛

٢ - **يقرر** الإبقاء على المستويات الحالية لمجمل قوام البعثة المكون من عنصر عسكري يصل إلى ٩٤٠ ٨ فردا من جميع الرتب وعنصر للشرطة يصل إلى ٣٩١ ٤ فردا، ويدعو الأمينَ العام إلى إجراء تقييم شامل للبيئة الأمنية في أعقاب إجراء الانتخابات ونقل السلطة إلى حكومة جديدة في عام ٢٠١١، على النحو الوارد في الفقرة ٥٦ من تقرير الأمين العام؛

٣ - **يسلم** بالمسؤولية الرئيسية لهايتي، حكومةً وشعبا، وبامتلاكها زمام الأمور في ما يتعلق بجميع جوانب تحقيق الاستقرار في البلد، ويرحب بالخطوات التي اتخذتها البعثة لتقديم الخبرات اللوجستية والتقنية، في حدود الوسائل المتاحة، بغية مساعدة حكومة هايتي، بطلب منها، على مواصلة عمليات بناء قدرات مؤسساتها في مجال سيادة القانون على المستويين الوطني والمحلي، وللإسراع في تنفيذ استراتيجية الحكومة لإعادة توطين المشردين، مع العلم بأن هذه التدابير مؤقتة وسيجرى خفضها تدريجا في موازاة تنامي قدرات هايتي، ويدعو البعثة إلى المضي على وجه السرعة في الأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد على نحو ما أوصى به الأمين العام؛

٤ - **يعترف** بأن النجاح في إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وجامعة وشفافة وفقا للجدول الزمني الدستوري هو شرط أساسي لترسيخ بيئة سياسية مستقرة يمكن فيها إحراز تقدم في جهود الإنعاش وإعادة الإعمار، ويعيد تأكيد مناشدته البعثة دعم العملية السياسية الجارية في هايتي، بما في ذلك من خلال المساعي الحميدة التي

يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، ويشجع البعثة على مواصلة تقديم دعمها إلى حكومة هايتي والمجلس الانتخابي المؤقت في إعداد وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في هايتي، وعلى تنسيق تقديم المساعدة الانتخابية الدولية إلى هايتي بالتعاون مع الأطراف المؤثرة الدولية الأخرى بما فيها منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية؛

٥ - **يدعو** جميع الجهات المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تنسيق جهودها والعمل بشكل وثيق مع اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي من أجل تعزيز قدرات الحكومة على تنفيذ خطة العمل لإنعاش وتنمية هايتي على الصعيد الوطني؛

٦ - **يرحب** بالجهود الجارية التي تبذلها البعثة لزيادة التنسيق مع الشرطة الوطنية الهايتية ولتوسيع نطاق مساعدتها في إطار الجهود الهادفة إلى ضبط الحدود بغية ردع الأنشطة غير المشروعة، ويدعو شركاء هايتي الدوليين والإقليميين إلى تكثيف مساعداتهم لحكومة هايتي في هذا الصدد، على النحو المطلوب؛

٧ - **يطلب** من فريق الأمم المتحدة القطري، ويهيب بجميع الجهات الفاعلة، استكمال العمليات الأمنية والإنمائية التي تضطلع بها حكومة هايتي بدعم من البعثة بأنشطةٍ تهدف إلى التحسين الفعلي للظروف المعيشية للسكان المعنيين، ولا سيما النساء والأطفال؛

٨ - **يطلب** من البعثة مواصلة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر التي تعزز ثقة سكان هايتي بالبعثة؛

٩ - **يشجع** السلطات الهايتية على الاستفادة استفادة تامة من ذلك الدعم، ولا سيما في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وتحديث التشريعات الرئيسية وتنفيذ خطة إصلاح القضاء، وعلى القيام بالخطوات اللازمة، بما في ذلك إجراء التعيينات، التي ستسمح للمؤسسات القضائية العليا بالعمل بشكل مناسب، وعلى معالجة مسألة عمليات الاحتجاز المطوَّل قبل المحاكمة واكتظاظ السجون، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال؛

١٠ - **يدعو** حكومة هايتي إلى أن تضع، بدعمٍ من البعثة، المرحلة التالية من خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية بما يكفل استمرارية الاضطلاع بمهام الشرطة عند انتهاء مدة الخطة الحالية، والخطة الاستراتيجية للإدارة الوطنية للسجون، ويشجع على تنفيذهما، ويطلب من البعثة مواصلة تقديم الدعم لفحص وتوجيه وتدريب أفراد الشرطة وموظفي السجون وتعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية لخدمات السجون؛

١١ - **يرحب** باستئناف تدريب مجندي الشرطة الوطنية الهايتية، ويشدد على أهمية مواصلة وزيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي لبناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية؛

١٢ - **يشجع** البعثة على أن تواصل مساعدة حكومة هايتي في توفير الحماية الكافية للمدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال، بسبل منها مشاركة المجتمعات المحلية في حفظ النظام في المخيمات، إلى جانب تعزيز آليات التصدي للعنف الجنسي والجنساني؛

١٣ - **يشجع** البعثة أيضا على مساعدة الحكومة في التصدي لخطر تجدد عنف العصابات والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأطفال؛

١٤ - **يدين بشدة** الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين بأعمال العنف المسلح واغتصاب النساء والفتيات وممارسة أشكال أخرى من الاعتداء الجنسي عليهن على نطاق واسع، ويطلب إلى حكومة هايتي أن تواصل، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، تعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)؛

١٥ - **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة امتثال جميع أفراد البعثة التام لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين وإبقاء المجلس على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على أن تكفل التحقيق في الأعمال التي يضلع فيها أفرادها ومعاقبة مرتكبيها على النحو الواجب؛

١٦ - **يؤكد من جديد** ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان، ويدعو السلطات الهايتية إلى مواصلة بذل الجهود لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويدعو البعثة إلى مواصلة توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للشرطة الوطنية الهايتية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، بما فيها الدوائر الإصلاحية؛

١٧ - **يرحب** بالأعمال المهمة التي تقوم بها البعثة دعما لتلبية الاحتياجات الملحة في هايتي، ويشجع البعثة على أن تواصل، ضمن ولايتها، الاستفادة الكاملة من الوسائل والقدرات الموجودة، بما في ذلك المهندسون التابعون لها، بغية مواصلة تعزيز الاستقرار في البلد، ويطلب إلى البعثة تطوير خططها الطويلة المدى بهدف تشجيع بذل مساعي بقيادة هايتي لمواصلة تعزيز الاستقرار في البلد؛

١٨ - **يطلب** إلى البعثة مواصلة اتباع نهجها الموسع للحد من العنف المجتمعي، وتكييف البرنامج مع الاحتياجات المتغيرة لهايتي في سياق ما بعد الزلزال، مع التركيز بشكل خاص على المشردين والمقيمين في الأحياء المتضررة بأعمال العنف؛

١٩ - **يطلب** من البعثة مواصلة دعم السلطات الهايتية في مساعيها الرامية إلى التحكم في تدفق الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك إقامة المشاريع كثيفة العمالة، ووضع سجل للأسلحة، ومراجعة القوانين الحالية المتعلقة باستيراد وحيازة الأسلحة، وإصلاح نظام رخص الأسلحة، ووضع وتنفيذ مذهب وطني لخفارة المجتمعات المحلية؛

٢٠ - **يؤكد** أهمية القيام بصورة منتظمة، حسب الاقتضاء، بتحديث وثائق التخطيط المتعلقة بالعنصر العسكري وعنصر الشرطة، مثل مفهوم العمليات وقواعد الاشتباك، وجعلها متسقة مع أحكام جميع قراراته ذات الصلة، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير بشأنها إلى مجلس الأمن وإلى البلدان المساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة؛

٢١ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وذلك قبل تاريخ انتهاء ولايتها بـ ٤٥ يوما على الأقل؛

٢٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره تقييما شاملا للأخطار التي تهدد الأمن في هايتي، وأن يولي اهتماما خاصا لتهيئة بيئة توفر الحماية للجميع، وخاصة النساء والأطفال، وللتقدم المحرز في إعادة التوطين المستدام للمشردين، وأن يقترح، حسب الاقتضاء، خيارات لإعادة تشكيل البعثة؛

٢٣ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.